مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

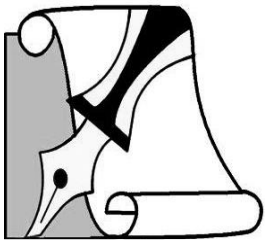

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

فورة المتدينين والتحولات في السياسة الاسرائيلية

1 – مدخل:

أظهرت نتائج انتخابات «الكنيست الـ25» تقدّماً ملحوظاً لتياري «الصهيونية الدينية» و«عوتسما يهوديت»، اللذين ارتفع تمثيلهما إلى 14 مقعداً، بزيادة 8 مقاعد عن حصّتهما في «الكنيست» السابق. ويعود تعاظم هذا التمثيل، في جانب منه، إلى انتقال مُصوّتِي حزب «يمينا» الذي كان يرأسه رئيس الحكومة السابق نفتالي بينت، إلى تحالف الحزبَين الفاشيَين المذكورَين، جرّاء الخيبة من أداء بينت، ولكون إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش أقرب إلى توجّهاتهم الأيديولوجية والسياسية. وعلى أيّ حال، فقد حوّلت هذه النتائج، شركاء نتنياهو، إلى عامل رئيس في تحديد مستقبله السياسي والشخصي؛ إذ إن أيّ محاولة من قِبَله للهروب من تهم الرشوة والفساد المُوجَّهة إليه، وبالتالي من مصير السجن الذي كان ينتظره، لن يُكتب لها النجاح من دون تأييد هؤلاء الشركاء، بمن فيهم «الحريديم». والواضح أن هؤلاء يستغلّون نقطة الضعف هذه من أجل فرض سياساتهم التي قد لا يرى نتنياهو توقيتها صائباً، إلّا إنه يحتاج إلى مجاراتهم فيها للحفاظ على استقرار حكومته، وفي الوقت نفسه تلافي تفجّر الألغام التي من شأنها أن تربك مصيره الداخلي وسياساته الإقليمية وعلاقاته مع إدارة بايدن.

في السياق تتقدّم المخاوف من تزايد الاستقطاب في المجتمع الإسرائيلي، في ظلّ الهيمنة الدينية اليمينية على «الكنيست» والحكومة، وتأثير ذلك على المناخ السياسي عموماً. وفي هذا الإطار، تتصاعد تحذيرات القادة والخبراء ومراكز الدراسات من مآل تعمّق الانقسامات، وتداعياته على ما تسمّى «المناعة الاجتماعية». وتأتي هذه التحذيرات في وقت تتعاظم فيه التحدّيات التي يواجهها الكيان في بيئته الإقليمية، وعلى رأسها التهديد الإيراني بكلّ عناوينه، والذي يحتاج إلى تنسيق وتكامل مع إدارة بايدن، التي تسود تقديرات بإمكانية تأثّر موقفها بخطوات واجراءات حكومة نتنياهو.

لقد بات من المؤكد لدى جميع الباحثين في الشؤون الاسرائيلية أن وزن المجتمع الحريدي– الديني المتطرف في إسرائيل، ولا سيما القومي منه، آخذ في الازدياد. ويرافق ذلك ارتفاع في التأثير السياسي لهذا المجتمع، الأمر الذي يولّد حاجة ملحّة لفهم مواقف المتدينين المتشددين تجاه قضايا سياسية وجماهيريّة تُطرح على جدول الأعمال الاقتصاديّ والاجتماعي والسياسي والعسكري في إسرائيل. فتأثير هذه المواقف يشمل الدولة برمّتها وليس فقط الجمهور الحريدي المتعصب لوحده. وفي المقابل يتحدث العديد من المؤرخين الإسرائيليين عن "تراجع السطوة السياسية – الثقافية الإسرائيلية العلمانية" في مقابل ظهور عدة مجتمعات وهويات شبه مستقلة ومنفصلة عن بعضها البعض من ابرزها التيار الديني الحريدي . كما يتحدثون عن أوزان الأحزاب الدينية في دورات الكنيست المختلفة، والطرق الابتزازية التي مارسوها ويمارسونها على الائتلافات الحكومية، ليتمكنوا من فرض القوانين الشرعية التي يريدونها عبر الكنيست. وجرى الحديث ايضا عن القضايا التي تثير التوتر بين المتدينين والعلمانيين، وتأثير ذلك على الحراك العام في الدولة، واحتكام الجمهور الديني إلى العنف في فرض قناعاته على الجمهور العلماني. وهكذا باتت الهوة داخل المجتمع الاسرائيلي تتسع يوما بعد يوم، في حين ان نتنياهو والحاخامات المتطرفين يشدون الغطاء ليقيموا الدولة التوراتية المزيفة من جهة ، والعقلانيون يشدونه من جهة أخرى حتى لا تسقط ورقة التوت وتتعرى اسرائيل بعنصريتها المتوحشة أمام العالم. و بعد القدس «عاصمة اسرائيل»، جاء وقت الخليل لتكون عاصمة «دولة المستوطنين» المتدينين. والخليل في عرف حاخامات المستوطنين لا تقل «قداسة» عن القدس والهيكل المزعوم، خاصة بعد ان ضموها باعتراف ترامب؛ ففيها مقامات الأنبياء ابراهيم واسحق ويعقوب عليهم السلام وزوجاتهم. ومنذ احتلال المدينة عام 1967 أنشا الاحتلال الصهيوني في الخليل أكثر من 30 مستوطنة، إضافة لنحو 20 بؤرة استيطانية، وفي أنحائها أقيمت عدة مستوطنات وبؤر استيطانية يقيم فيها ما يزيد على 17 ألف مستوطن، منهم 6 آلاف في مستوطنة «كريات أربع» و900 في البؤر الاستيطانية الخمس في قلب مدينة الخليل، بمن فيهم طلاب مدرسة اللاهوت المعهد الديني لتخريج الحاخامات. وتعتبر مستوطنة «كريات أربع» أكثر من مستوطنة، فهي أيضا مقرٌ لحركة «كاخ» العنصرية الإرهابية.. وأيضا للجمعية الاستيطانية «غوش أيمونيم»، ومنها انطلق الإرهابي الصهيوني باروخ غولدشتاين، لتنفيذ مجزرة الحرم الإبراهيمي التي راح ضحيتها عشرات الشهداء والجرحى في فبراير/شباط 1994. وتشير الهجمة الاستيطانية المسعورة التي تقودها حكومات إسرائيل في

الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكثافة قرارات الاستيلاء ومصادرة الأراضي، وعطاءات البناء المحمومة، إلى أن إسرائيل أقامت دولة المستوطنين إلى جانب "دولة إسرائيل".

من جانب آخر، قال مدير معهد الأبحاث التطبيقية في القدس جاد إسحاق إن ما تخطط له إسرائيل هو إقامة دولتين ولكن على المكان نفسه في الضفة الغربية، بمعنى أنه من مساحة الضفة الغربية تخطط إسرائيل لتعطي المستوطنين حوالي 75% من المنطقة (ج) مما يحول الدولة الفلسطينية المزعومة إلى معازل وكنتونات تغطي حاليا ليس أكثر من 50% من الضفة الغربية. ويبين إسحاق أنه بالنسبة لتصاعد عمليات الهدم فانها زادت 4 أضعاف منذ بداية العام الماضي وحصل تغير غير طبيعي في عمليات الهدم وذلك بنسبة 155 % مقارنة بالعام السابق، و481%في نسبة المنشآت المهدومة، وكان التركيز في القدس ونابلس والخليل.

المعلوم أنه كان من المفترض أن تعلن الدولة الفلسطينية بعد خمس سنوات من توقيع اتفاق أوسلو في الثالث عشر من سبتمبر/ايلول عام 1993، ولكن الذي حصل هو أن إسرائيل ضاعفت نشاطاتها الاستيطانية الاحلالية بوتيرة عالية، وأنشأت مدنا وتجمعات للمستوطنين بالوتيرة نفسها التي عملت من خلالها على هدم منازل الفلسطينيين وحرمانهم من التوسع الطبيعي. وفي هذا السياق قال مسؤول ملف الاستيطان في الضفة الغربية غسان دغلس، إن الاستيطان تضاعف بنسبة 600%، منذ توقيع اتفاق أوسلو في العام 1993 وتبدل الحكومات الإسرائيلية، وأن تواصل الاستيطان يؤكد على أن الكل متفق على تهويد الأرض الفلسطينية وتوسيع الاستيطان الإسرائيلي بعد قتل إسحق رابين، فالحكومات الإسرائيلية واللوبي الصهيوني في الخارج متفقون على إقامة دولة للمستوطنين في الضفة الغربية. وأشار إلى تضاعف عمليات الهدم والمصادرة في الضفة والقدس بنسبة 450% العام الجاري مقارنة بالعام 2015، وإلى تضاعف عدد المستوطنين والمستوطنات بنحو 600% منذ توقيع اتفاق أوسلو، وإلى تضاعف بيع وتسويق الوحدات الاستيطانية بنسبة 850% العام الجاري مقارنة بالعام 2015، وإلى أن إسرائيل تستغل بالكامل 63% من الضفة وهي المناطق (ج) للاستيطان وبناء معسكرات الجيش والمحميات.

من هنا يبرز خطر الأصولية اليهودية، خاصة القومية، كفكر متطرف متعصب، نابع من الخرافات والأساطير التي ينسبونها للتوراة. والخطر الأكبر يكمن في اختراقات التيارات الحريدية المتعصبة للمؤسسة العسكرية

الاسرائيلية. حيث يظهر تراجع حافز الخدمة العسكرية لدى الشباب العلماني الذي وصل إلى 48% بعد أن كان 60%، في الوقت الذي زاد فيه هذا الحافز عند الشباب الديني القومي إلى 68%، وتراجع لدى أبناء الكيبوتسات إلى 29%. وقد كان أتباع التيار الديني في مطلع الثمانينيات يشكلون 2% فقط من ضباط الوحدات القتالية، وأصبحوا الآن يشكلون 35–40% من ضباط ألوية الصفوة والوحدات القتالية، هذا فضلاً عن احتكارهم للخدمة فيما يعرف بسرايا النخبة إذ يشكلون 60% من القادة والمنتسبين للواء جفعاتي، على سبيل المثال. كما ويظهر بوضوح تصاعد المد الديني داخل الجيش في مختلف المجالات، حتى انه يمكن القول ان الجيش قد تغير خلال العشرين سنة التي تلت مقتل إسحق رابين سنة 1995، في ظلّ ارتفاع نسبة المتدربين في أكاديميات الجيش الدينية خلال الفترة ذاتها، بنحو 250%.

2 – المتدينون بين الدين والدولة:

يدور في إسرائيل منذ تأسيسها جدل يهودي داخلي حول أمرين رئيسين. الأول، علاقة الدين بالدولة، والثاني، علاقة الدولة بـ«عملية الخلاص» أو عودة المسيح المزعوم. وعندما دعا هرتسل يهود العالم لعقد مؤتمر لمناقشة فكرته التي تقضي بإقامة دولة لليهود كحل لما عرف في حينه بالمشكلة اليهودية، عارضت هذه الفكرة الغالبية العظمى من اليهود المتدينين في العالم. فقد رأى هؤلاء أن دعوة هرتسل تتعارض مع الدين اليهودي واعتبروها تحديًا لإرادة الله وتدخلًا في شؤونه، إذ أنهم يعتقدون أن وجود اليهود في المنفى هو عقاب من الله لهم، وأنه عندما يشاء فقط، يكون الخلاص ومن دون تدخل البشر. لكن ازدياد العداء لليهود في أوروبا في ظل نشوء القوميات في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين والذي توج بالحرب العالمية الثانية، كان سببًا في تغيير بعض الحاخاميين لآرائهم وتخفيف حدة عدائهم لفكرة الدولة. فقد نشأ في ذلك الحين تيار يفصل بين فكرة الخلاص وفكرة الدولة، على اعتبار أن فكرة الخلاص هي اكبر من البشر وأكبر من الطبيعة، أما الدولة التي دعا لها العلمانيون أمثال هرتسل ووايزمان فهي لإيجاد حلول مؤقتة لليهود. وهذا الطرح الذي يفصل بين إقامة الدولة وعملية الخلاص، قلص الفارق بين الدين والصهيونية العلمانية. وعندما جاء الحاخام ابراهام كوك, طور هذه الأفكار فقال أن فكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين، هي فكرة ربانية وإن الحركة الصهيونية ما هي إلا أداة في يد الله. أما ابنه اسحق كوك، الذي سار على هدى والده، فأضاف تفسيرًا أكثر

تطرفًا حين أجاز استخدام العنف من اجل تعزيز الوجود اليهودي في فلسطين كخطوة ضرورية للإسراع في عملية الخلاص. ويشكل خريجو المعهد التلمودي الذي اسسه الحاخام كوك الاب في القدس (1924) مرجعيات دينية في المدن والبلدات والمستوطنات الإسرائيلية كما في فيالق الجيش الإسرائيلي. وقد تمكن كوك الابن في ما بعد من ترسيخ دور المعهد، ليصبح مرجعًا – يكاد يكون وحيدًا للصهيونية الدينية – على الصعيدين التعليمي والعملي، من خلال توليد منظمات استيطانية رائدة، كحركة «غوش امونيم»، أو «عطيريت كوهانيم». وكشف كوك الابن عن أفكار جانحة في تطرفها كدعوته لحرب دينية شاملة ضد العرب والمسلمين باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتحقيق عودة المسيح المنتظر.

لقد اكتسبت الأحزاب الدينية، من خلال القوة الفاعلة التي حققتها في التمثيل الحزبي والاجتماعي، مجالا واسعا للمناورة إلى حد أنها بدأت تتحدث جهارا عن احتمال تعديل اتفاقية "الوضع القائم" التي عقدت ما بين بن غوريون والحاخام ليفين ممثلا حزب اغودات يسرائيل ذي النزعة اليهودية الرسمية عام 1947، وهي الاتفاقية التي أرست ملامح العلاقة ما بين الدين والدولة في إسرائيل منذ ذلك الحين وحتى الآن، وخصوصا في قضايا التربية والتعليم والأحوال الشخصية، وذلك بهدف دفع الكيان أكثر فأكثر للتحول إلى دولة دينية واضحة المعالم، أو إلى قيام دولتين وشعبين. وفي هذا السياق يقول عضو الكنيست ووزير الخارجية الأسبق في حكومة باراك السابقة وأستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، شلومو بن عمي: "إن المجتمع الذي أنشأه الآباء المؤسسون من الصهاينة وأرادوا أن يكون بوتقة صهر تمتزج فيها مختلف الثقافات واللغات، تحول إلى مجتمع متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات ومتعدد الطوائف. لقد تغيرت وتفتت الصورة الاسطورية المأمولة لتحل محلها صور أخرى عديدة لكل منها شرعيتها بين اليهود والعرب والمتشددين دينيا (الحريديم) والقوميين الدينيين (غوش ايمونيم) والتقليديين والعلمانيين وغيرهم ممن تمتد جذورهم إلى أصول عرقية مختلفة مثل السفاراديم والاشكنازيم والمهاجرين الروس والاثيوبيين ألفلاشا وغيرهم. وقد أدى هذا التفتت للصيغة الاسرائيلية إلى تشرذم بين ثقافات وطوائف مختلفة، ولهجات متباينة ومواقف متصارعة تجاه الدولة اليهودية". ويضيف بن عامي أن هذه الانشقاقات "تؤهل لحدوث انفجارات عنيفة داخل المجتمع". أما الحاخام يسرائيل هارئيل رئيس مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية (وهو أحد الحاخامات القلائل الذين دانوا اغتيال رابين عام 1995) فيرى أنه "يوجد وطنان آخذان بالتكون في اسرائيل: وطن الاسرائيليين ووطن اليهود. أما الاسرائيليون فهم

اغيار (غوييم) غرباء يتكلمون اللغة العبرية لا أكثر ولا أقل. وقد أنهكتهم الحروب وسئموا منها، ونسوا الصهيونية، ولم يعرفوا اليهودية يوما، وقد جاء رابين ليقول لهم فوق ذلك كله أن لا خوف على أمن اسرائيل، وأن في وسعهم أن يطمئنوا بعد اليوم إلى أنهم لن يرحلوا عن هذه البلاد، فماذا بقي لهم إذن بعد هذا؟ يبقى لا شيء، يبقى الفراغ المطلق وهو فراغ لن تستطيع العلمانية أو الديموقراطية أن تسده، فكلاهما لا تعتبران من القيم البنيوية الأساسية للشعب اليهودي. وبمقدار ما كنا نقترب من تنفيذ اتفاقات أوسلو كان يبدو واضحا للفريق الأول، فريق المنتمين إلى وطن الاسرائيليين، أن الأرض قد غدت عقبة في وجه التطبيع، بينما كان يبدو للفريق الثاني، فريق المنتمين إلى وطن اليهود، أن التطبيع خطر على اليهودية الاسرائيلية".

3 – التيار القومي وتاثيره على الحاضر والمستقبل:

سعى التيار الديني القومي منذ بداية نشأة إسرائيل إلى الاندماج فيها والإقبال على المشاركة في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، حيث شكل العديد من الأحزاب والجماعات المحلية التي يجمعها الإيمان بالعقائد الدينية والقومية والرغبة في العمل كجماعة ضغط داخل الحكومة الإسرائيلية، وكان أبرزها حزب المفدال الذي شُكل عام 1956، وكان شريكاً في معظم الحكومات الإسرائيلية حتى عام 2008، قبيل اندماج حزب المفدال مع ائتلاف الاتحاد الوطني ليشكل "البيت اليهودي" بزعامة رئيس الحكومة الاسبق بينت. ولا يكتفي أتباع التيار الديني القومي بالتغلغل داخل صفوف الجيش، بل يركزون في أولوياتهم على التغلغل داخل جهاز الأمن العام (الشاباك) الذي يعتبر من أكثر أدوات التأثير على صناعة القرار في إسرائيل، كما أن رئيس الشاباك السابق يوري كوهين هو نفسه من أتباع هذا التيار. وبالإضافة إلى العمل السياسي، ينشط التيار الديني القومي في مجال الخدمة في الجيش الإسرائيلي، حيث تشير المعطيات الصادرة عن القوى المسؤولة عن الطاقة البشرية في الجيش الإسرائيلي عام 2008 أن 40% من الضباط في الوحدات القتالية هم من أتباع التيار الديني القومي، وترتفع نسبتهم في ألوية المشاة المختارة إلى 70%، ونتيجة هذه المؤشرات منع الجيش نشر معطيات أو إحصائيات حول حجم ظاهرة الضباط المتدينين منذ عام 2008.

صحيح أن التيار القومي يتمثل في حزب "البيت اليهودي"، إلا أن ذلك لم يمنعه من اختراق الأحزاب العلمانية الإسرائيلية وبشكل خاص حزب الليكود، وتُبنى إستراتيجية هذا التيار على السيطرة على مفاصل الدولة حتى

يتمكن من تنفيذ سياساته، كما أنه ينشط في القضايا المتعلقة بالصراع مع الفلسطينيين وتبني المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، ويقود المشاريع التهويدية في القدس والتي يرى فيها أن الرب اختصها لنفسه ولا يُعبد إلا فيها.

4 – تداعيات تغلغل المتدينين في الجيش:

من المتوقع أن يترك تغلغل المتدينين في الجيش الإسرائيلي تأثيرات مستقبلية كبيرة وهامة سواءً على الصعيد الداخلي، أو على صعيد الصراع مع الفلسطينيين والعرب، وسنتعرض لأهم التأثيرات المتوقعة لهذا التغلغل.

– تهديد النظام السياسي: إن تبوء المتدينين القوميين المواقع القيادية في الجيش الإسرائيلي ينذر بتهديد جدي وخطير للنظام السياسي الإسرائيلي، حيث أن الضباط والجنود المتدينين الذين ينخرطون في الجيش يكفرون بقيم "الديموقراطية" والانتقال السلمي للسلطة، وتحظى التعاليم الصادرة عن المرجعيات الدينية والحاخامات باحترام أكبر لدى الضباط والجنود المتدينين من الأوامر التي تصدرها قيادة الجيش، ويطلب الحاخامات من طلابهم من الضباط والجنود رفض الأوامر الصادرة عن قادتهم العسكريين في حال تعارضت مع تعاليم التوارة والتلمود. وهذا ما حدث أكثر من مرة، فقد أعلنت مجموعة من الضباط في لواء الصفوة " كفير " أنها لن تنفذ أي أوامر تصدرها قيادة الجيش بإخلاء النقاط التي أقامها المستوطنون بدون تصريح من الحكومات الإسرائيلية . ويتم تربية الضباط والجنود على رفض قيم الديموقراطية، فالحاخام إلياكيم ليفانون الذي يدير إحدى المدارس الدينية التمهيدية، قال: " الديموقراطية تضر بالواقع وتقود إلى خيارات غير حقيقية، ولذا يتوجب تجاوز حدود وأطر الديموقراطية، والالتزام فقط بالتوارة على اعتبار أنها تمثل الحقيقة المطلقة" . ومن الواضح أنه إذا كانت أبسط قواعد الديموقراطية تقوم على خضوع المستوى العسكري لتعليمات الحكومة المنتخبة، فإنه لا يوجد أي ضمانة أن ينفذ الجيش تعليمات الحكومات الإسرائيلية في حال زاد تمثيل المتدينين في هيئة أركان الجيش. ولعل الذي يدلل على حجم قلق العلمانيين من تغلغل المتدينين في الجيش، وهو ما قاله الجنرال شلومو غازيت، الرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية بأن " الجنود المتدينين يذكروننني بالولاء المزدوج للضباط في الجيش النازي".

– إعادة صياغة النخب الإسرائيلية: على الرغم من أن النخب العلمانية لازالت تهيمن على المؤسسات الأكاديمية وتسيطر على المشهد الثقافي والإعلامي، وتضطلع بإدارة معظم المرافق الاقتصادية، إلا أنه منذ مطلع القرن الحالي حدث تراجع واضح وكبير في حجم سيطرة العلمانيين على هذه النخب لصالح المتدينين، وهذا لا يرجع فقط لتنامي دور الأحزاب الدينية وزيادة تأثيرها، بل بشكل أساسي بفضل العدد الكبير من كبار الضباط المتدينين الذين يتسرحون من الجيش ويتم استيعابهم في المرافق المدنية المختلفة. ويكفي أن المرء الذي يجلس الآن أمام شاشات التلفزة الإسرائيلية ليتابع البرامج الحوارية التي تبحث القضايا المختلفة يفاجأ بالعدد الكبير من المتدينين من أكاديميين وباحثين وكتاب رأي ومديري مرافق اقتصادية الذين يشاركون بشكل لافت في الجدل العام، وذلك بخلاف ما كانت عليه الأمور قبل عقدين من الزمان. وتكمن أهمية هذا التطور في أنه يمنح المتدينين الفرصة للتأثير على الرأي العام الإسرائيلي ودفعه لتقبل المنطلقات الأيدلوجية لهذا التيار من القضايا المطروحة. وضمن أسباب أخرى، يعتبر هذا أحد العوامل التي تقف ورا ء انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو التطرف والغلو.

– إحباط التسويات: من الواضح أن تعاطي إسرائيل مع مشاريع التسوية التي تطرح لحل الصراع مع الفلسطينيين والعرب ستتأثر إلى حد كبير بتنامي تأثير المتدينين على الجيش. فعلى سبيل المثال يفترض أن يشتمل أي اتفاق تسوية للصراع مع الفلسطينيين على إخلاء مستوطنات يهودية من الضفة الغربية، ومن الواضح أن كل المؤشرات تدلل على أن إخلاء أي مستوطنات سيواجه بردة فعل عنيفة من قبل أتباع التيار الديني القومي الصهيوني، ومن ضمنهم آلاف الضباط والجنود. وهذا بالضبط ما حدا بوزير القضاء الإسرائيلي الأسبق يوسف لبيد أن ينصح رئيس الوزراء الاسبق إيهود أولمرت بعدم التعاطي بجدية مع المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، على اعتبار أن إخلاء المستوطنات يمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية داخل إسرائيل، وتفكك الجيش .

– الاستلاب لخيار القوة: إن تغلغل المتدينين القوميين في الجيش الإسرائيلي لن يدفع فقط إسرائيل لنبذ سبل تسوية الصراع بالطرق السلمية، بل أنه سيدفع الكيان الصهيوني للتوسع في ممارسة قمع الفلسطينيين واستسهال قتلهم. ولقد تربى الضباط والجنود المتدينون على تقديس القوة والسجود لها والإيمان بتأثيرها لحسم الصراع مع الفلسطينيين والعالم العربي، وقد قال الحاخام شلومو أفنير الذي كان مديراً لواحدة من أهم المدارس

الدينية العسكرية " الحرب هي مأساة للفرد، إلا أنها ليست نعمة للأمة "، في حين حث الحاخام يهودا أميتال، الذي كان يوصف بالاعتدال، على شن الحروب قائلاً " تولد الحرب عملية التطهير والتصفية والتنقية وتنظف مواطني إسرائيل". من هنا فإن نجاح المتدينين في السيطرة على المزيد من المواقع القيادية في الجيش سيعزز فقط ميل إسرائيل لشن مزيد من الحروب ضد الفلسطينيين والعرب، والتوسع في استخدام القوة المفرطة وغير المتناسبة. في الوقت نفسه فإن هناك علاقة واضحة بين تعاظم تأثير المتدينين على الجيش وبين ميله لاستخدام القوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين والعرب. فقد أدت زيادة ثقل المتدينين الكبير في المواقع القيادية في الجيش إلى فتح أبواب الجيش أمام غلاة المتطرفين من الحاخامات الذين اشتهروا بإصدار الفتاوى التي تدعو إلى قتل المدنيين الفلسطينيين، للتنظير لأفكارهم. وخلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة سمح الحاخام الرئيس للجيش بتوزيع نشرات تتضمن فتوى للحاخام شلومو أفنير تدعو لقتل المدنيين الفلسطينيين رجالاً ونساءً وأطفالاً وحتى البهائم وهناك مؤشرات كثيرة أن بعض الجهات داخل المستوطنات التي تتولى تنفيذ الاعتداءات ضد الفلسطينيين، مثال جماعة " فتية التلال "، التي تقوم باجتثاث أشجاز الزيتون وتسمم آبار المياه الإرتوازية في الضفة الغربية تضم عدداً من الجنود المتدينين في الجيش. يتضح مما تقدم إن مواصلة المتدينين تغلغلهم في الجيش الإسرائيلي يؤذن بحدودث تحولات كبيرة في المشهد الإسرائيلي الداخلي، وينذر بحقبة قاسية من المواجهة بين العرب والكيان الصهيوني.

5 – أشغال مناصب قتالية مميزة:

أعلن في الكيان الصهيوني مؤخراً عن تعيين افي بلوت، الذي ينتمي للتيار الديني القومي ، قائدا لجيش الاحتلال في الضفة الغربية. وينضم بلوت لعدد كبير من أتباع التيار الديني القومي الذين باتوا يشغلون الكثير من المواقع القيادية في الجيش والمخابرات الصهيونية وبشكل يفوق بكثير تمثيل هذا التيار العددية مقارنة بعدد المستوطنين الاجمالي. ففي كتاب "الجيش الإلهي" من تاليف ياغيل ليفي ورد أن 50% من الملتحقين بدورات الضباط هم من التيار الديني القومي، مع العلم أن التيار يمثل فقط 12% من المستوطنين. وبرغم أن التيار الديني القومي في الكيان الصهيوني يمثل 12% من المستوطنين إلا أن تمثيل اتباعه في الوحدات الخاصة وألوية الصفوة في الجيش يتراوح بين 40% إلى 70% من بين ضباط وجنود هذه الوحدات. ويشكل المتدينون

القوميون في الجيش الصهيوني 70% من وحدة "ماجلان"، أهم الوحدات الخاصة ، وأكثر من 50% من الضباط في لواء الصفوة "غفعاتي"، و45% من الضباط والجنود في الوحدة الخاصة في سلاح الجو "شيلداغ"، و43% من الضباط في لواء المشاة "غولاني"، و40% من المظليين. وشهدت كليات الإعداد العسكرية هي الأخرى ارتفاعاً بنسبة 250% في عدد المنتسبين من اتباع التيار الديني الصهيوني، حيث أنه بعدما كان مجمل عدد هؤلاء عام 1996، أي بعد سنة من مقتل رابين 450 مجنداً فقط، ارتفع عددهم في العقدين الماضيين وتضاعف بنحو 250% ليصل اليوم إلى 1550. ولقد بات أتباع التيار الديني القومي يشكلون 40% من الذين يتجندون لسلاح الطيران، مع العلم أنه حتى مطلع الثمانينيات من القرن الماضي لم يكن هناك أي تمثيل لهم في هذا السلاح تحديدا الذي كان حكراً على العلمانيين وتحديداً على أبناء الكيبوتسات. ولعل من أوضح مظاهر تعاظم تمثيل المتدينين في الوحدات المقاتلة في الجيش هو الانقلاب الذي شهدته التركيبة القيادية في وحدة "شيلداغ"، الوحدة المختارة لسلاح الجو الإسرائيلي؛ حيث إن ثلثي قادة الأطقم في هذه الوحدة، الأكثر سرية في الجيش الإسرائيلي، هم من المتدينين. ويوضح نائب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الاسبق دان هارئيل أن أتباع التيار الديني الصهيوني يقودون معظم الكتائب والسرايا في ألوية المشاة المختارة، وهي: المظليون و"هناحل" و"غفعاتي" و"غولاني"؛ إلى جانب احتكارهم قيادة وحدات الصفوة بشكل مطلق، وهي "سييرت متكال"، التي تعتبر أهم الوحدات نخبوية في الجيش الإسرائيلي، و"إيجوز" و"شمشون" و"دوفدفان"، فضلاً عن سيطرتهم على الوحدة المختارة للشرطة والمعروفة بـ "يسام" . وقد حصل ثلاثة من أتباع التيار الديني القومي في الكيان الصهيوني على رتبة لواء، من خلال قيادتهم جهازي المخابرات الموساد والشاباك والشرطة، في حين وصل 12 حصلوا على رتبة لواء في الجيش وكانوا أعضاء في هيئة الأركان. ويحمل المؤتمر السنوي لكبار الضباط في الجيش الصهيوني الذي يعقد كل عام، والذي يرأسه رئيس هيئة ألاركان ويلتئم في إحدى القواعد العسكرية وسط الكيان ويحضره جميع الضباط الذين يتقلدون رتبة مقدم فما فوق دلالة واضحة بشأن مدى تغلغل المتدينين في الجيش. فقد كانت الأغلبية الساحقة من الضباط الذين يحضرون المؤتمر من أتباع التيار الديني الصهيوني.

6 – اختراق الجيش والاستخبارات:

المعطيات الآنفة الذكر تدلل على أن مرجعيات ونخب التيار الديني الصهيوني في إسرائيل قد قررت اختراق الجيش والمؤسسات الاستخبارية بهدف تمكين هذا التيار من التأثير على مقاليد الأمور في الكيان الصهيوني بشكل جذري. صحيح، أن الخدمة العسكرية في إسرائيل إجبارية وتفرض على كل من بلغ الثامنة عشر، إلا أن الجيش الإسرائيلي لا يفرض على المتجند اختيار الوحدات والألوية التي يتوجب عليه الانضمام إليها، حيث يترك الأمر لرغبة الجندي.

وقد بات واضحا أن مرجعيات التيار الديني الصهيوني قد أمرت عناصرها بالالتحاق بالألوية والوحدات القتالية والأجهزة ذات التأثير الكبير على دائرة صنع القرار. ويتضح أن حرص الحاخامات على اختراق المتدينين للهيئات القيادية العليا للجيش جاء ضمن تصور إستراتيجي يهدف إلى زيادة تأثير التيار الديني على عملية صنع القرار، بحيث يضمن في البداية منع الحكومة الإسرائيلية من اتخاذ قرارات سياسية تتناقض مع مواقف التيار الديني ومصالحه، خاصة فيما يتعلق بمصير الأراضي المحتلة عام 1967 ومستقبل تسوية الصراع مع العرب، وطابع العلاقة بين الدين والدولة؛ وفي مرحلة لاحقة يمهد هذا الاختراق الواسع الطريق أمام التيار الديني الصهيوني للوصول إلى قيادة الكيان الصهيوني.

لقد أدركت المرجعيات الدينية الصهيونية أن المجتمع الصهيوني ينظر بإجلال كبير للضباط والجنود الذين يخدمون في ألوية الصفوة والكتائب المختارة والوحدات الخاصة، حيث يحظى هؤلاء بهالة واحترام كبيرين. وغالباً ما يتمكن كبار الضباط من ممارسة تأثير سياسي كبير بعد تقاعدهم من الخدمة العسكرية، حيث تتنافس الأحزاب على تطعيم قوائمها الانتخابية بكبار الضباط في الاحتياط. من هنا، لم يكن من المستهجن أن معظم رؤساء الوزراء وكثيراً من الوزراء والنواب هم من الجنرالات المتقاعدين الذين "تميزوا" خلال حروب إسرائيل واعتداءاتها.

لقد أخذت المرجعيات الدينية اليهودية بعين الاعتبار أنه كلما احتل الضباط المتدينون، المتأثرون بمصادر التفكير الديني اليهودية و"فقه" الحاخامات وتوجيهاتهم، مناصب عليا في الجيش كلما كان بالإمكان مضاعفة التأثير على دائرة صنع القرار في تل أبيب من خلالهم، بحيث يكون من المستحيل تمرير قرار يتجاوز الخطوط الحمر التي يحددها التيار الديني. وقد فطنت المرجعيات الروحية الخاصة بالتيار الديني الصهيوني إلى حجم التأثير الذي يتمتع به الجيش في عملية صنع القرار السياسي، بسبب الطابع الخاص للبيئة الأمنية

التي نشأت فيها إسرائيل، ووجودها في حالة حرب متواصلة مع الفلسطينيين والعالم العربي؛ فقررت الاستثمار في تكثيف عمليات اختراق الجيش والمؤسسة الأمنية. وتعي المرجعيات الدينية اليهودية أن كلاً من المستوى السياسي المنتخب والرأي العام الإسرائيلي يوليان أهمية قصوى لتقديرات المستوى العسكري، التي تقدم على أنها تقديرات مهنية لا تحركها الاعتبارات السياسية والأيديولوجية. فعلى الرغم من أن النظم الديموقراطية توجب على المؤسسة الأمنية تطبيق تعليمات الحكومات المنتخبة، فإن الواقع دلل على أن المستوى العسكري في إسرائيل نجح في كثير من المرات بجر المستوى السياسي إلى خطوات عسكرية وسياسية تحت وطأة تأثيره الطاغي؛ لدرجة أن راجت مقولة " إسرائيل هي دولة يملكها جيش " . فلا خلاف على أن قيادة الجيش هي التي أملت على حكومة ليفي أشكول عام 1967 الخروج للحرب ضد كل من مصر وسوريا؛ ولم يعد سراً أن معارضة قيادة الجيش قد أحبطت توجه الحكومة الإسرائيلية عام 1997 للانسحاب من جنوب لبنان؛ كما أنها أحبطت توجه حكومة إيهود براك عام 1999 للتوصل لتسوية سياسية مع سوريا، عندما قام بعض المستويات في الجيش بتسريب وثيقة سرية لقيادة المعارضة اليمينية تدلل على أن باراك أبدى استعداده لتقديم تنازلات كبيرة لسوريا مقابل التوصل لسلام شامل مع دمشق، وهو ما دفع باراك في النهاية للتراجع عن تعهداته للسوريين . وعندما تفجرت انتفاضة الأقصى عام 2000 أصدرت الحكومة الإسرائيلية تعليمات مباشرة لقيادة الجيش بإبداء أقصى درجات ضبط النفس في مواجهة المتظاهرين بهدف تقصير أمد الانتفاضة ما أمكن، لكن قيادة الجيش عملياً أصدرت تعليمات مغايرة وحثت على قتل أكبر عدد من المتظاهرين الفلسطينيين؛ لدرجة أن نائب وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه الجنرال إفرايم سنيه بعث برسالة مؤثرة لإيهود باراك شدد فيها على ضرورة اتخاذ خطوات ضد قيادة الجيش لأنها تتجاهل تعليماته . ونظراً لإدراك القيادات الروحية للتيار الديني للتأثير الهائل للنخبة العسكرية على دائرة صنع القرار؛ فقد وجهت أتباعها للانخراط في الألوية المختارة والوحدات الخاصة. وقد عبر الحاخام إيلي سدان، الذي يعد من قادة الصهيونية الدينية، وصاحب فكرة تأسيس المدارس الدينية العسكرية التي تعمل على تهيئة الشباب المتدين للخدمة العسكرية، عن هذا التوجه بشكل صريح، حيث قال:" يتوجب علينا عدم الانفصال عن الدولة، بل نحن مطالبون بالوصول إلى كل الأجهزة، الجيش والمخابرات، والجهاز القضائي، حتى نتمكن من تصميم الدولة بشكل مثالي وفق منهجنا" . وتكتسب شهادة الحاخام سدان أهمية خاصة، حيث أن المدرسة الدينية التمهيدية التي أقامها في مستوطنة "عيلي"

الواقعة بالقرب من مدينة رام الله الفلسطينية المحتلة، قد خرجت عددا كبيرا من كبار القادة العسكريين والأمنيين. ويعد سدان ليس فقط من قادة الصهيونية الدينية، بل أنه الأكثر ارتباطا بالجيش والمؤسسة الأمنية، ويتم التشاور معه في كثير من القضايا. من هنا، لم يتورع الحاخام إبراهام شابير، الذي تزعم التيار الديني الصهيوني حتى مطلع تسعينيات القرن الماضي، عن إصدار فتوى في منتصف الثمانينيات تعتبر "التجند في الوحدات المقاتلة قُربى للرب" وأن "الخدمة العسكرية والروح القتالية مهمة جماعية يفرضها الرب بهدف قيادة المشروع الصهيوني" . ويرى البرفسور ياغيل ليفي، الباحث في مجال العلاقة بين المتدينين والدولة في إسرائيل أن حرص التيار الديني الصهيوني على اختراق الجيش يلبي "فهما فقهيا وقناعات دينية متجذرة" لدى مرجعيات هذا التيار، حيث أنها تعتقد أن استيطان ما يسمى "أرض إسرائيل كلها فريضة شرعية وأنه بالتالي يتوجب على التيار الديني إحكام السيطرة على الجيش من أجل تمكين اليهود من أداء هذه الفريضة" . وهناك الكثيرون في إسرائيل يجزمون بأن اندفاع المتدينين صوب المواقع القيادية في الجيش يأتي ضمن مخطط أوسع للسيطرة على الدولة. ولقد عبر عن ذلك بشكل واضح وصريح، ران أيدليست، أحد أبرز المعلقين العسكريين، حيث قال : "لمؤسساتهم قوة احتمال عدو المسافات الطويلة، أنهم يؤمنون بالبقاء الأبدي للأمة اليهودية، وفي هذا الإطار أعدوا أربع طرق من أجل معركة أرض إسرائيل: المستوطنات، والدعم المالي والتعليم وترقية رجالهم في الجيش لينالوا السيطرة على هيئة الأركان في المستقبل. هذه ليست مؤامرة، بل تقدير هادئ لوضع قومي في نضالهم من أجل صورة مستقبلية للمجتمع الإسرائيلي، واستغلال معقد لحكومة انتهازية، تجعلهم قادرين على الحصول على الموازنات، إنها ليست قضية حسن وسئ، إنه نضال حول تحديد معالم شخصية "دولة إسرائيل".

اليمين الديني يستخدم أيضاً الطريقة القانونية في غزو السلطة من أجل تمكين نفسه من إقامة "دولة إسرائيل" المستقبلية في الحدود التي وعد الرب بها، وهو لم يتمكن من تحقيق هدفه عبر العمل الحزبي والمواقف الأيدلوجية، لذا فقد أرادوا أن يكون لهم ممثلون في كل موقع تتخذ فيه القرارات الهامة وفي الجيش بشكل عام، وفي هيئة أركان الجيش بشكل خاص".

إن أكثر ما يدلل على أن الهدف من اختراق المتدينين للجيش هو تحقيق أكبر قدر من التأثير على قرارات الدولة في المستقبل هو نتائج الاجتماع الذي عقدته مرجعيات التيار الديني الصهيوني وكبار حاخاماتها

ونخبها السياسية عشية تنفيذ خطة "فك الارتباط" ، والتي شملت إخلاء المستوطنات اليهودية من قطاع غزة وسحب الجيش الإسرائيلي من هناك، وذلك في أيلول 2005، وذلك للتباحث حول الموقف والسلوك الذي يتوجب أن يتبناه الضباط والجنود الذين ينتمون للتيار الديني الصهيوني عند إخلاء المستوطنات. وقد كان لافتا أن الحاخام إلياهو مدار، الذي يعد من أهم مرجعيات التيار الديني الصهيوني، قد حذر زملاءه الحاخامات من الطلب من الضباط والجنود المتدينين مقاومة إخلاء المستوطنات في قطاع غزة، على اعتبار أن مثل هذا السلوك سينبه المستوى السياسي والنخب العلمانية في إسرائيل إلى "خطورة" اختراق المتدينين للجيش والمؤسسة الأمنية، وبالتالي يتم حرمان التيار الديني من التأثير في المستقبل . وقد أوصى الحاخام مدار بأن يطلب من الجيش فقط إعفاء الضباط والجنود المتدينين من مهمة المشاركة في الإخلاء مراعاة لمشاعرهم. وقد كان من الواضح أن اقتراح الحاخام مدار جاء من أجل منح التيار الديني الصهيوني ومرجعايته الوقت الكافي لاستكمال اختراق الجيش لمراكمة التأثير داخل المؤسسات الأمنية، وتوظيف هذا التأثير سياسيا في الوقت المناسب . بكلمات أخرى، إن الحاخام مدار يطالب زملاءه بعدم لفت الأنظار إلى "مخاطر" تغلغل المتدينين في الجيش قبل أن يصبح هذا التغلغل من السعة والعمق بحيث يحقق للتيار الديني النفوذ الكافي لإملاء مواقفه على "الدولة" والمجتمع.

7 – الصراع مع الفلسطينيين:

تنبثق رؤية قادة التيار الديني القومي الى قضايا الصراع مع الفلسطينيين من إيمانهم بأحقيتهم في "دولة إسرائيل الكبرى"، أو ما يُعرف توراتياً بأرض كنعان، التي ورد اسمها في أسفار العهد القديم مثل "كل موضع تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيه"، فهم يرون أن "دولة إسرائيل" يجب أن تضم شمال سيناء بالإضافة إلى فلسطين والأردن ولبنان وأجزاء من سوريا والعراق. ويؤمنون بأن القدس هي عاصمة "دولة إسرائيل". لذلك فهذا التيار يعمل على تأجيج الصراع من خلال:

أ– مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات: على الرغم من أن الاستيطان في الضفة الغربية والقدس بدأ بعد حرب 1967، فإن القفزة الحقيقية للاستيطان كانت بعد صعود الليكود للحكم عام 1977، وإدخال الأحزاب

الدينية كشريك أساسي حتى بلغت عدد المستوطنات 221 مستوطنة إسرائيلية. يقابل هذا المسعى الصهيوني برفض شعبي فلسطيني مطلق، مما يؤدي إلى مزيد من المواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ب – الاعتداء على الفلسطينيين: تتوسع الاعتداءات على الفلسطينيين مع تنامي نفوذ التيار القومي، كان أبرزها مجزرة الحرم الإبراهيمي عام 1994، وتشكلت جماعات علنية تبيح قتل وسرقة الفلسطينيين والاعتداء عليهم، كحركة "هذه أرضنا". ومنذ عام 2008 برز شعار "جباية الثمن" رداً على أية محاولة إسرائيلية لإخلاء بؤر استيطانية أو أية عمليات فلسطينية تستهدف الإسرائيليين، وارتفعت وتيرتها مع تقدم الزمن كقتل الطفل أبو خضير حرقاً في منتصف عام 2014. كما يؤثر بعض الحاخامات على الجيش من خلال حثهم وتحريضهم على قتل الفلسطينيين، مشددين على أنه لا يوجد مدنيون بينهم، وبرزت قيادات التيار في العدوان الأخير على قطاع غزة 2014 كقائد لواء غفعاتي الذي خاض الحرب تحت شعار "فاتحة كتاب التوراة"، وارتكب هو وقواته مجزرة خانيونس، وكذلك مجزرة رفح التي أوقعت ما يقارب مائة شهيد فلسطيني، كما عمل على نقل معلومات إلى رئيس حزب البيت اليهودي عن مجريات المعركة في قطاع غزة.

ج – اقتحام المسجد الأقصى: بلغ عدد المستوطنين والجنود والوزراء الذين اقتحموا المسجد الأقصى عام 2014 ما يقارب 15 ألفا، كوزير الاستيطان والإسكان ووزير الأمن الداخلي ونائب وزير المواصلات ونائب رئيس الكنسيت ونائب وزير الخارجية، ويعد الرابط المشترك بين جميع هذه الشخصيات أنهم من خريجي المعاهد الدينية، التي تؤمن بضرورة هدم المسجد الأقصى، وكل ذلك يجري مع تزايد وارتفاع وتيرة الحفريات التي وصلت إلى 47 حفرية تحت المسجد الأقصى.

8- الدولة والدين من يحتوي من ؟

لاشك بأن التوراة شكلت ركيزة أساسية في صياغة الهوية الدينية لمشروع ألكيان الإسرائيلي طيلة فترة الشتات أو "الدياسبورا"، لتمنحهم شعوراً بأنهم جماعة مؤمنون لهم قوامهم التاريخي والعقدي المتواصل، ولكن هذا الوضع تغير كثيراً في عام 1768 أثناء فترة التنوير "الهسكالاه" بقيادة ألمفكر أليهودي موشيه مندلسون ألذي علم اليهود شعار "أنت يهودي في بيتك وإنسان ومواطن في مجتمعك" وهو رأى أن في إمكان اليهودي أن يكون، في ألوقت نفسه، مخلصاً لشعبه اليهودي ومواطناً جيداً في الدولة التي يعيش فيها من دون التمسك

بحرفية وصايا التوراة، ما يعني التخلي عن الدين في الحياة اليومية، رغم أنها كانت رابطاً قوياً وحميمياً بين يهود المنفي.

عادت التوراة لتحتل مكانة مهمة عقب صعود الصهيونية كحركة سياسية أواخر القرن التاسع عشر، ولكنها عادت للانحسار مرة ثانية إثر تأسيس الدولة في عام 1948 ، ثم لتحل الهولوكوست أو "المحرقة أليهودية" محلها في سياق تشكل الهوية اليهودية الجديدة، من غير أن ينتهي تأثير التوراة. وفيما بعد ظهرت جماعات الحريديم أو "الأتقياء" القوميون الذين عملوا على إحيائها، ويطلق إسم حريديم على اليهود المغالين في التشدد والذين يعادون الدولة ويكفرونها ويعيشون في غيتو معزول شبيه بجو يهودية شرق أوروبا التقليدي و يتحدثون لغة اليديش (خليط من العبرية والالمانية) ويقدر أتباع هذه الطائفة بـ 30 ألف نسمة وهي تعمل على تنقية إسرائيل من الشوائب لإقامة حكم التوراة لذلك يقول فيلسوف إسرائيل ليبوفتش إن في إسرائيل شعبين لا يستطيعان أن يعيشا معاً جنباً الى جنب و لا أن يتزوج كل منهما من الآخر و لا أن يعملا معاً و لا أن يأكلا معاً . وهذه ألطائفة ترفض أي قيمة ثقافية سواء في الماضي أو الحاضر لا يكون مصدرها التشريع اليهودي وتدعو إلى ألتعامل السلبي مع غير الحريديم وتعتبر ألمحرقة عقاباً من الرب بعد عصر التنوير اليهودي.

هنا برزت إشكالية التضارب بين الدين والدولة وبرزت مقولة أن "هناك من يزعمون أن الدين والدولة في إسرائيل هما شيء واحد، بينما هناك آخرون يعتقدون أن الدولة علمانية في جوهرها" وذلك على لسان الكاتب "موشيه شميث" عندما تعرض لقضية "الطابع اليهودي لإسرائيل"، هذه المقولة أظهرت الجانب المضطرب لعلاقة الدولة بالدين، حتى أن الناقد اللاذع للمجتمع الإسرائيلي والمفكر اليهودي الأشهر والأستاذ الأسبق بالجامعة العبرية البروفيسور "يشعياهو ليبوفيتش" كان يقول: "إن الدولة ليست دينية وليست لا دينية، ولكنها معروفة بين الجمهور على أنها لا دينية". ومن يدقق في طبيعة عمل مؤسسات الدولة الإسرائيلية سيجد أنها تعمل بما لا يتوافق مع الشرائع اليهودية. وعلى الرغم من أن "بن غوريون" قد آمن بأن العمل الصهيونى – وليس التعاليم الدينية – هو وحده الكفيل ببناء دولة لليهود والمحافظة عليها، فإنه أدرك أهمية العامل الدينى فى دعم الفكرة الصهيونية، وفى ترسيخ أسس الدولة المنشودة. ولهذا فقد أخذ موقفًا وسطيًا من مسألة الدين فى "إسرائيل"، حيث تصدى للإكراه الدينى من جهة، ومنع أي نشاط معاد للدين من جهة أخرى، كما آمن بأن

تلبية بعض مطالب المتدينين والحؤول دون فصل الدين عن الدولة قمين بأن يضمن تأييد الأحزاب الدينية لحزبه من جهة، وكفيل بأن يخفف من حدة التوتر بين المتدينين وغير المتدينين من جهة أخرى.

لقد تم التوصل إلى اتفاق مع المتدينين عشية قيام الدولة (إتفاق الوضع الراهن، 1947) تمت الاستجابة بموجبه إلى بعض مطالبهم، الأمر الذى قبله العلمانيون والمتدينون على حد سواء، حيث اعتبر العلمانيون – وعلى رأسهم "بن غوريون"– أن الإتفاق سيضمن ولاء الأحزاب الدينية للدولة، كما سيكبح مطالبها، أما المتدينون فقد اعتبروا أن الإتفاقية تُحقق الحد الأدنى من مطالبهم، فضلاً عن أنها أزالت حالة الخوف التى انتابت جمهور المتدينين عمومًا من أن تسحق الدولة الصهيونية العلمانية – بمجرد قيامها– مصالحهم. والدولة – بمجرد قيامها – أنهت الوضع الطائفى لليهود فى فلسطين، إذ حلت، بمؤسساتها، محل مختلف مؤسسات وهيئات الطوائف اليهودية، حيث أخذت على عاتقها – منذ ذلك الحين – مهمة تنظيم كافة الشؤون الدينية لمختلف الطوائف اليهودية من خلال سيطرتها على كل المؤسسات الدينية: الحاخامية الرئيسة، الحاخامية العسكرية، وزارة الأديان، المجالس الدينية المحلية، المحاكم الدينية، ومؤسسات التعليم الدينى الرسمى. وقد استخدمت الدولة فى سيطرتها تلك التيار الصهيونى الدينى، وذلك من خلال التحالف بين حزبى المفدال والماباى، ثم بين حزبى المفدال والليكود. هذا فضلاً عن سيطرة الدولة – غير المباشرة – على قطاع كبير من مدارس التيار الدينى الحريدى المستقل من خلال المساعدات المالية التى دأبت الحكومات المختلفة على تقديها لها كثمن لتأييد الأحزاب الحريدية. وقد استطاعت الدولة ، بحذق بارع ودأب متصل ، وعن طريق العديد من مؤسساتها السياسية والتعليمية والإعلامية، أن تستغل قيم ورموز وأعياد الدين التقليدية– بعد إفراغها من مضامينها الدينية وطابعها التقليدى– من اجل تحقيق أهدافها السياسية . بالتالي ان الاحزاب الدينية ليست مجرد أحزاب سياسية فقط، فهى فضلاً عن ذلك تمتلك هيئات إستيطانية واقتصادية وإعلامية وشبابية ونسائية وسكانية وإعلامية وترفيهية، شأنها فى ذلك شأن بقية الأحزاب الإسرائيلية. وهي تسعى إلى تحويل الدولة إلى دولة تحكمها الشريعة اليهودية، مع إختلافها فى السبل إلى ذلك، فالتيار الصهيونى الديني القومي آمن بالصهيونية واعتمد أسلوب التكيّف والتعاون معها ثم مع الدولة بعد ذلك، أما التيار الحريدى فقد تعاون جناح منه مع الصهيونية والدولة (حزب أغودات يسرائيل والأحزاب المنشقة عنه)، فى حين فضل جناح آخر الإنعزال كليةً عن الصهيونية وعن الدولة (حركتا حراس المدينة – ناطوري كارتا– والطائفة الحريدية).

9 – مستقبل الصراع مع الفلسطينيين:

في ظل تنامي نفوذ التيار الديني القومي في إسرائيل وجنوح المجتمع نحو مزيد من التطرف والعنصرية، فإن الوضع الفلسطيني سيُقاد إلى تجذر الصراع، وانعدام فرص نجاح عملية التسوية السلمية المزعومة بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية، مع استمرار سياسة إدارة الصراع بما يضمن عدم التوصل إلى حل جوهري، وسنكون أمام توسع في البناء الاستيطاني على حساب المناطق الفلسطينية، بما يمهد لصياغة مشاريع لضم المناطق "ج".

المستوطنون في الضفة الغربية والمتدينون الأشكناز يشكلون القاعدة الانتخابية الأساسية لحزب البيت اليهودي الذي يمثل رأس التيار القومي الديني، كما سعى رئيس الحزب السابق نفتالي بينت إلى توسيع قاعدته الانتخابية لتشكل جزءاً من العلمانيين القوميين من أجل تحقيق حلمه في الوصول إلى كرسي رئاسة الوزراء. وستستعر مشاريع التهويد في مدينة القدس، ومحاولة طمس المعالم الإسلامية فيها، والتشديد على أهلها لدفعهم للخروج منها، وستزداد وتيرة الاقتحامات والاعتداءات، وسيسعى التيار لسنّ قوانين التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى. كما سيتجند التيار للعمل على تطبيق القانون الإسرائيلي على مستوطنات الضفة الغربية، أمام هذه الخطوات سيشهد المجتمع الإسرائيلي زيادة في التطرف وتنامي العداء للفلسطينيين، وتصاعد ظاهرة "جباية الثمن" والاعتقاد بوجوب قتل وطرد الفلسطينيين كوسيلة لتصفية القضية.

هذه النتائج المتوقعة ستصبغ الصراع بالصبغة الدينية، ما يسهم بشكل فاعل في تأجيجه، وقد يصل إلى حد المجازر والانتفاضات في السنوات المقبلة وسيصعب معها احتواء الأحداث.

10 – نصيب القدس من الفكر الديني المتطرف:

للقدس نصيب الأسد في الفكر الديني القومي المتطرف. ومعظم أعضاء حركة «عطيريت كوهانيم» المتخصصة في الاستيطان بالقدس العربية بشكل خاص، هم من خريجي هذه المدرسة، ويؤمنون بأن المسيح المنتظر يعود عندما يتعزز الوجود اليهودي في القدس بالقرب من الحرم الشريف أي المسجد الأقصى. لهذا

هم على استعداد لدفع أي مبلغ لشراء أرض أو مبنى قريب من سور الحرم، ويستخدمون كل الوسائل لتعزيز وجودهم هناك.

باختصار ترى الصهيونية – الدينية أن تأييد «القومية اليهودية» وإقامة دولة لليهود ينبعان من التوراة. وخلافًا للحريديم، الذين يرون أن «خلاص الشعب والأرض» سيتم بعد مجيء المسيح المنتظر، فإن الصهيونية – الدينية القومية تؤمن بالفعل البشري النشيط من أجل تحقيق سيادة يهودية، وذلك من خلال الدمج بين «توراة إسرائيل وشعب إسرائيل وأرض إسرائيل».

ضمن هذا السياق يمكن تصنيف اليهود المتدينين في إسرائيل إلى صنفين: الارثوذكس المتزمتون والقوميون الصهاينة.

أ – اليهود الأرثوذكس المتزمتون (الحريديم)

هؤلاء لا يعتبرون أنفسهم صهاينة، وقد عارضوا جهود الحركة الصهيونية لإعادة اليهود إلى أرض فلسطين على اعتبار أن هذه مهمة المسيح المخلص – الماشياح – الذي سيأتي آخر الزمان ليقود اليهود إلى أرض الميعاد، وبالتالي لا يجوز للناس العاديين التدخل من أجل تسريع هذه المهمة. وعلى الرغم من عدم اعترافهم بإسرائيل إلا كأمر واقع، فقد انخرطوا في ما بعد في حياتها السياسية، لكن معظمهم لا يخدم في الجيش. وهم ينقسمون إلى قسمين:

– أرثوذكس حريديم غربيون (اشكناز)، وهؤلاء يسمون «حسيديم» ويمثلهم حزبا «أغودات يسرائيل»، و«ديغل هتوراة». وقد توحد الحزبان في الآونة الاخيرة حيث شكلا حزب «يهدوت هتوراة» (يهودية التوراة).

– أرثوذكس شرقيون، تمثلهم حركة «شاس»، مع أنه حتى العام 1984 لم يكن هناك هيئة قيادية خاصة باليهود الأرثوذكس الشرقيين الذين كانوا يتبعون للمرجعيات الدينية الاشكنازية الخاصة بحزب «ديغل هتوراة» (علم التوراة).

ب – المتدينون القوميون الصهاينة: انخرط هؤلاء في الكيان الصهيوني منذ البداية، عملاً بروحية أفكار الحاخام ابراهام كوك، وشكلوا جزءًا من المؤسسة الإسرائيلية وهم يخدمون في الجيش الإسرائيلي، وهناك مؤشرات تدل على أن نسبة استحواذهم على المواقع القيادية في هذا الجيش تفوق نسبتهم في أوساط السكان بثلاثة أضعاف. ويعتبر الحاخام أبراهام كوك من أهم مفكري الصهيونية الدينية وأول حاخام أكبر لليهود

الأشكناز في فلسطين، هاجر إليها في العام 1904 واستقر فيها. وتتلخص سيرة حياته ونشاطاته القومية الدينية في محاولة تقريب الصهيونية إلى المتدينين وهو قد ذهب بعيدا في هذه المصالحة، معتبراً تأسيس "دولة إسرائيل" تلبية لنداء الرب. أما قادة الحركة الصهيونية، من اليهود العلمانيين، في رأيه، فينفذون وعد الرب، وبالتالي يسرّعون قدوم المسيح المنتظر، وموعد الخلاص. من هذا المنطلق سوّغ التعاون بين المتدينين والعلمانيين، ومدّ بينهما الجسور بطريقة لم يكن يستطيع أحد أن يفعلها بمثل هذا النجاح.

ج – استيطان أرض فلسطين يعادل جميع فرائض التوراة: كان كوك يعتقد أن جيل المستوطنين الصهاينة في فلسطين هو الجيل الذي تتحدث عنه النبوءات في التوراة وأنه هو الذي ينتمي إلى عصر الماشياح، وأن الرواد رغم كونهم علمانيين إلا أنهم ينفذون تعاليم الدين باستيطانهم الأراضي المحتلة في فلسطين. ويعتبر هذا الحاخام من أهم الشخصيات التى صنعت الحدث اليهودي فى القرن الماضي. فكوك هو مؤسس تيار الصهيونية الدينية، الذى يؤدي دورًا مركزيًا فى السياسة والمجتمع الإسرائيليين. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر كان التيار الأرثوذكسي الاشكنازى يمثل المتدينين اليهود في شرق أوروبا وروسيا، وكان هذا التيار يرى أنه يتوجب عدم التدخل من أجل إقامة دولة اليهود التى انما تقوم بعد مجيء «المسيح المخلص». لكن جاء الحاخام كوك واصدر فتوى جسدت فى الحقيقة انقسام التيار الأرثوذكسي ومولد التيار الديني القومي الصهيوني، حيث أفتى أنه من أجل عودة المسيح المخلص، يتوجب العمل على إقامة الدولة اليهودية. وتبنى كوك فتوى لأحد كبار الحاخامات اليهود في القرن الثاني عشر، ومفادها أن استيطان «أرض إسرائيل» يعادل جميع فرائض التوراة الثلاثمائة وستين.

إلى جانب هذا الحاخام برز حاخام آخر اسمه يهودا الكلعي الذي استطاع أن ينمي في أوساط الجماعات اليهودية، حلمًا دينيًا فرديًا بالذهاب إلى القدس والأرض المقدسة، وعملت أفكاره الصهيونية على تحويل هذا الحلم الفردي إلى مشروع سياسي استعماري، وثيق الارتباط بالمشروع الاستعماري الأوروبي في الوطن العربي. وكان الكلعي يستقطب الجماعات اليهودية بالقول إن الهدف الصهيوني هو احتلال القدس وجعلها عاصمة للدولة اليهودية. في العام 1834 أصدر الحاخام يهودا الكلعي كتابه «اسمع يا إسرائيل» ودعا فيه للهجرة إلى فلسطين التي اسماها أرض الميعاد، من دون انتظار المسيح المخلص، حسبما تقول المعتقدات الدينية اليهودية المحافظة، وأنشأ جمعية للاستعمار في القدس داعيًا أغنياء اليهود إلى دعمها. وقد انطلقت البداية

الحقيقية للصهيونية الدينية في العصر الحديث من أفكار هذا الحاخام. وكان الكلعي أول الداعين إلى إحياء اللغة العبرية، وإقامة المستعمرات اليهودية في فلسطين، وكان برنامجه يقوم على مقولة «الخلاص الذاتي» لتحقيق العودة الجماعية إلى فلسطين، فالنشاط الاستعماري على مستوى البشر سوف يمهد السبيل إلى مجيء المسيح المنتظر وفق رأيه.

لقد ارتفع شأن التيار الصهيوني – الديني في أعقاب حرب العام 1967، وبعد احتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء. وعلى الاثر تأسست حركة «غوش إيمونيم» الاستيطانية في الأراضي المحتلة. ومن ثم تحول هذا التيار من حركة تسير في فلك حزب العمل إلى حركة تجر خلفها رؤساء حكومات من أجل تطبيق فكرة «الاستيطان في أرض إسرائيل الكاملة». وحاليًا يعتبر التيار الصهيوني – الديني القومي أحد أكثر التيارات تأثيرًا في السياسة الإسرائيلية.

11 – خاتمة :

إن وجود نظام الحكم في إسرائيل (الذي يصفه بعض الأكاديميين الإسرائيليين بأنه إثنوقراطي، وبالأساس في ظل تعريف الدولة لنفسها بأنها يهودية أو بالأصح دولة قومية للشعب اليهودي)، مرهون باستمرار علاقته الوثيقة بالدين. وحتى الجهات التي تزعم أنها تريد الحفاظ على إسرائيل كدولة ديمقراطية بالرغم من كونها يهودية، على غرار "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" (تأسس عام 1991)، ترى أنه لا يجوز فصل الدين عن الدولة في الكيان بتاتًا. وقبل أعوام تصدّى باحثون في هذا المعهد لمطالبة أوساط يهودية من الولايات المتحدة بتطبيق النموذج الأميركي المتعلق بالفصل التام بين الدين والدولة، على الحياة الدينية في إسرائيل أيضًا، واعتبرت هذه الأوساط نفسها أن الموقف الإسرائيلي الرافض لهذا الفصل يشكل مسًّا خطيراً بحقوق الفرد وبكون إسرائيل دولة غربية ليبرالية. وبحسب ما أكّد باحثو المعهد فانه من السهل تفهّم مثل هذا الموقف في السياق الأميركي. كما ان طبيعة حتى العلمانيين في إسرائيل ملتبسة وإشكالية، ذلك أن جزءًا كبيرًا من هؤلاء يؤكدون أنهم يحافظون، بقدر معيّن، على العادات والتقاليد الدينية ، ومعظمهم لا يضيرهم أن الدولة اليهودية تتخذ لنفسها رموزًا ذات خلفية دينية، أو أنها تضع قيودًا في مجالي الحرية الفردية والملكية العامة تنبع من قيمٍ دينية صرفة. والجدير بالذكر ان الاحزاب الدينية الحريدية وفرت للكيان الصهيوني مستلزمات جموحه الامبريالي الاستعماري في حين كان الآباء المؤسسون لهذا الكيان كلهم تقريبا ملحدين غير مبالين بالدين، على الرغم من

ان تشريعهم للمشروع الصهيوني برمته اتى من الحكايات والاساطير والمدونات التوراتية التي وجدت لها صدى لدى ما "يسمى الصهيونية المسيحية" المتمثلة في المذهب البروتستانتي الانكليكاني. ومنذ العام 1967 حولت الصهيونية الدينية، التي غالبا ما توصف بالنزعة المسيحانية الخلاصية والاصولية، الخطابة الصهيونية الهرتسلية من الطموح العلماني لانشاء "دولة اليهود" ذات السيادة، الى استعادة "ارض اسرائيل الكاملة" بحسب سفر الرؤيا. وتطورت الاصولية اليهودية الحريدية ورافقت نجاحات الصهيونية في حروبها واعتداءاتها على فلسطين والدول العربية، وتحولت الى قوة سياسية وثقافية رئيسة على الساحة الاسرائيلية لها بالغ التأثير في مواقف والتزامات الكثيرين من القادة الاسرائيليين من سياسيين وعسكريين في شتى المجالات والمناسبات. وهكذا ترددت التصريحات والدعوات والتحريض السياسي والديني بشأن وجوب ان يستمر الشعب الاسرائيلي في المعارك التوراتية القديمة لاستيطان "ارض اسرائيل الكاملة" التي يمكن اكتسابها بالجمع ما بين الايمان الديني والقوة العسكرية المتفوقة تحت شعار: "ارض اسرائيل لشعب اسرائيل بحسب توراة اسرائيل" بقوة جيش اسرائيل.

في الختام لابد من الإشارة إلى المخاوف التي يؤكد عليها بعض الباحثين من أن التيار الديني الصهيوني القومي يهدد مستقبل الممارسة الديموقراطية في إسرائيل من خلال رفض الديمقراطية وقيمها، والسعي المعلن لتحويل الكيان إلى دولة دينية يهودية تحتكم إلى تعاليم (الهلاخاه) الشريعة، إضافة إلى تعاظم خطر تمرد المستويات الأمنية المتدينة على المستويات السياسية المنتخبة بفعل تعاظم هيمنة أتباع التيار الديني المتطرف على العديد من المواقع القيادية في الجيش الإسرائيلي والمخابرات، بحيث أن هذا التيار بات يدفع فعلاً نحو إشعال حرب دينية اقليمية، عبر الدعوة الصريحة لاستهداف المقدسات الإسلامية في فلسطين وتدميرها، وتشكيل هيئات وحركات تعنى بشكل خاص بتدمير المسجد الأقصى المبارك، والمس بنبي الإسلام الأقدس محمد (ص) وتجريحه، والسخرية من الدين الإسلامي، إضافة إلى أن تنامي دور هذا التيار إنما يزيد من عزلة إسرائيل ويضعف من مكانتها الدولية، كما أنه سيحبط فرص تحقيق التسوية السياسية المزعومة للصراع، ويدفع إسرائيل لشن مزيد من الحروب والاعتداءات على الفلسطينيين وجبهة المقاومة في العالم العربي.